

كسوة

للتحقيق والبايضية والشاهد في قوله دينكاذ بخط العلامة ش وابوطالب اسم عبد من
 ابن عبد المطلب **قوله** والتفليبيون المصونون السبيط قاله جرير بن عبيد بن الاخطل والتفليبي
 جمع تفليبي بالفين المحيية نسبة الي بني تغلب قوم من نصاري العرب بقرب الروم منهم
 الاخطل واللام في تغلب وفي التفليبي مفتوحة لاستئصال كسرتين مع بالنسبة وقد تكسر
 قاله الجوهري والزل لا يقع الزاي وتشديد اللام وهي خفيفة الالية ومنطبق بكسر المهم
 صيغة بالالفه يستوي فيها المذكور والمونث وهو البليغ والمراد بهما هذه المرة تانز جسيمة
 تعظم بها غيرهما والتفليبيون مبتدأ خبره بيسى الفعل على احد الاعراب والشاهد في
 فخلاصت جمع بينه وهو تميز وبين الفاعل التاكيد **قوله** والمستثنى فيه ما مر من العرب
 وجعله الفاعلي كالحال والتمييز مبتدأ خبرها مذكورة وانما عبر المصم بالمستثنى لانه
 هو الذي من المنصوبات فلا يحجج في التاويل بخلاف التغيير بالاستئصال كالت قال السعد اذا
 قلنا جاقوم الازيد فالاستئصال يطلق على خراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور
 بعد لفظ الازيد وعلى جمع لفظ الازيد وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره
 فيجب ان يحل كل تفسير على ما يتناسب من المعاني اذ فائدة قال في التلويح قد اشترط فيها
 بينهم ان الاستئصال حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمتراد صيغ المستئصال والالفاظ
 الاستئصال الحقيقية اصطلاحية في القسمين بل تارة عم انكر على صدر السرعة ان
 لفظ الاستئصال مجازي في المنقطع اذ **قوله** في المنقطع هو الذي لا يكون بعض المستثنى
 منه عكس المتصل السابق وتفسير بعضهم المنقطع بانه من غير جنس المستثنى منه
 فاسد كما بينه عليه ابن مالك لان قول القائل جانبوك الايبي زيد منقطع مع انه من جنس
 الدول ويجب بانه جري على الغالب لان كل استئصال من غير الجنس منقطع ومن الجنس
 يحتل الانقطاع والاتصال افاده بعضهم **قوله** فشر بوا منه الاقليل فان قلت يشكل على
 التاميل لوجوب النصب بذلك فراه بعضهم الاقليل بالرفع واجب بانها في معني لم يكونوا
 منه بدليل فثرت من فليس مني فقيه النقي تقديره وان وجوب النصب هو الاكثر
 فلان في انه يجوز اتباع المخوخر في لغة سكانها ابرصان وخرج عليها هذه الالية قوله

في احد

شعر جرير

في احد القولين هو الصحيح ومقابلها انه متصل بتاعلي ان ابليس لعنه الله مثل الملايكة
قوله بدل بعضها من كل هو كما قال بعضهم يجوز فيه من الالف الثاني الاول فاندفع وتغلب
 فانه كيف يكون بدلا وهو موجب وتبوعه مني اويس **قوله** او عطف الخ اي لان الاعداء
 من حروف العطف في باب الاستئصال خاصة وهي بمنزلة الالف خاصة في ان ما قبلها نحو الفاعل
 بعدها واغرض من هذا انما لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الازيد
 لان ذلك شان حروف العطف واجاب المصم بانها لم تباشره تقديره اذ الفصل ما قام احدا
 زيد **قوله** وجان قراءة الاكثر على الوجه المرجوح قال ابن الحاجب الاول ان يقال الاكثر على
 الوجه المرجوح ولا يانس به بل المحذور اتفاقه على المرجوح مع ان يوضح الناس قد جوز
 ذلك من خطاش **قوله** يحججون النصب والابدال الخ اي بدل الفلظ كما صرح به الرضي
 فقال اهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لانه بدل الفلظ غير موجود في النصيب من
 كلام العرب اهو وفيه ان مثل ما رايت القوم الاتي بهم لوجوه الشباب بدلا كان بدل استئصال
 ذكره الشيخ يسي **قوله** ويقرون الاتباع الفتح للعلم المراد ان مقتضى لغتهم ان يقر ذلك
 والاف القراء سنة متبعة كما ذكره المصم قريبا وانه يلغى عنهم قراة ذلك فراه شاذ بان
 بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** باعتبار الموضوع اي لانه في موضع رفع ما على
 انه فاعل للجار والمجرور المقتضى على النفي وما على انه مبتدأ تقدم خبره عليه اوش قوله
 من تفاوت اي تباين وعدم تناسب وقطورا يصدع ونشوق **قوله** قال الكهين بعضهم
 اوله مصفوا **قوله** وما لي الا اال احمد للشيعة الاعوان والمشعب المذهب يعني الطريق
 قيل هذا البين مشكل لان العامل في شيعة هو الازيد وهو لا يعمل الا في المستثنى وانما هو
 مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ورده المصم بان الارجح
 شيعة فاعلا لا اعتماد الطريق **قوله** والاستئصال في ذلك كله من اسم وهو المستثنى منه
 لان الاخراج يقتضي محو حاتم وقوله عام اي لتناوله المستثنى وغيره **قوله**
 محذوف ويجب ان يكون الاسم المحذوف مناسبا للمستثنى في جنسه وصفته وفي
 الفاعلية والمفعولية وهو ذلك فيقدر في مقام الازيد ما قام انسان وفي ما يستل